

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية الآداب

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Tikrit University
College of Arts



E-ISSN: 2663-8118 P-ISSN: 2074-9554

E-ISSN: 2663-8118 P-ISSN: 2074-9554

مجلة آداب الفراهيدي

Journal of Al - Farahidi Arts

مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الآداب
جامعة تكريت

A Quartly Academic Journal Of The College of Arts
Tikrit University

المجلد (١٤) العدد (٥١) ايلول ٢٠٢٢ م. القسم الثاني

Vol (14) No (51) September 2022, Second Part

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ـ بغداد ١٦٠٢ لسنة ٢٠١١

Deposit number at Books and Documents
House - Baghdad 1602 of 2011





جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت



مجلة
آداب الفراهيدي

مجلة علمية محكّمة فصلية تصدر عن كلية الآداب
بجامعة تكريت

الترقيم الدولي للطباعة الورقية: ٢٠٧٤ – ٩٥٥٤

الترقيم الدولي للنشر الإلكتروني: ٢٦٦٣ – ٨١١٨

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: ١٦٠٢ لسنة: ٢٠١١

المجلد (١٤) العـــــدد (٥١) ايلول ٢٠٢٢ القسم الثاني

مجلة آداب الفراهيدي

شروط النشر:

١. ان يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب، وتزود هيئة التحرير بثلاث نسخ منه مع نسخة على قرص ليزري (CD).

٢. ان لا تزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) صفحة ولا تقل عن (١٥) صفحة من الحجم العادي (A4) ويستثنى من ذلك النصوص المحققة على ان يدفع الباحث مبلغ (١٠) عشرة الاف دينار عن كل صفحة إضافية إذا كان البحث يزيد عن ٢٥ صفحة للبحوث داخل العراق و٨ دولارات امريكي للبحوث خارج العراق.

٣. يمكن ان يكون البحث جزءاً من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه التي أعدها الباحث على ان يلتزم الباحث بوضعه على قالب المجلة واستكمال المعلومات المطلوبة باللغتين العربية والانكليزية، وألا يكون قد سبق نشره على أي نحو كان أو تمَّ إرساله للنشر في مجلة أخرى ويتعهد الباحث بذلك خطياً.

٤. أن يكون البحث ضمن الاختصاصات الانسانية ومن ضمن ابواب المجلة الستة الثابتة.

٥. كل بحث يجب ان يشمل على أحد المراجع الاجنبية، واعتماد مجلة آداب الفراهيدي كمصدر للاقتباس (مصدرين على الاقل)، تكون نسبة ٥٠% من مصادر البحث حديثة النشر وتقع ضمن السنوات العشرة الأخيرة.

٦. يعطى الباحث مدة أقصاها أسبوعين لإجراء التعديلات على بحثه ان وجدت، وللمجلة بعد ذلك الغاء الملف البحثي تلقائيا في حال تجاوز المدة المذكورة اعلاه.

٧. يخطر أصحاب البحوث بالقرار حول صلاحيتها للنشر أو عدمها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تأريخ وصوله لهيئة التحرير.

٨. لا ترد الأبحاث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

٩. يلتزم الباحث بدفع أجور النشر المقررة والبالغة ١٠٠ ألف دينار عراقي داخل العراق إذا كان عدد صفحاته اقل من (٢٥) صفحة وما زاد عن ذلك يدفع الباحث مبلغ (١٠) الاف دينار عن كل صفحة اضافية و١٠٠ دولار أمريكي خارج العراق إذا كان عدد صفحاته اقل من (٢٥) صفحة وما زاد عن ذلك يدفع الباحث مبلغ (٨) دولار عن كل صفحة اضافية وكذلك دفع مبلغ ٢٠ دولار لعمل استلال الكتروني للبحث.

١٠. يطبع البحث ببرنامج (Word)، وتوضع الرسوم أو الاشكال – إن وجدت – في مكانها من البحث على أن تكون صالحة من الناحية الفنية للطباعة.

١١. أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والاملائية.

١٢. يجب اتباع الأصول العلمية والقواعد المرعية في البحث العلمي.

١٣. يجب أن تكون الخطوط كالآتي:

- **اللغة العربية:** نوع الخط (Simplified Arabic) حجم الخط (١٤).
- **اللغة الانكليزية:** نوع الخط (Times New Roman) حجم الخط (١٤).

١٤. عمل الهوامش يكون بنظام تلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث، ويكون الترقيم مستمراً، مع التدقيق في تسلسل الترقيم.

مجالات النشر:

١. **البحوث العلمية:** تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة والمخطوطات المحققة في مجال العلوم الإنسانية.

٢. **المؤتمرات والندوات العلمية:** تنشر المجلة بحوث المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعربية والعالمية والتي عقدت حديثاً في مجال العلوم الإنسانية وضمن ابواب المجلة الستة الثابتة.

ملاحظات النشر:

١. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين ولا تعبر عن رأي المجلة.

٢. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لاعتبارات فنية.

٣. تستبعد المجلة أي بحث مخالف لقواعد النشر أو الذي يرفض من قبل الخبراء.

٤. يعطى الباحث نسخة مستله من بحثه.

العنوان البريدي:

جمهورية العراق، محافظة صلاح الدين، مدينة تكريت | جامعة تكريت، كلية الآداب، مجلة آداب الفراهيدي.

معلومات الاتصال		
dr.saadsalman@tu.edu.iq	jaa@tu.edu.iq	http://www.jaa.tu.edu.iq

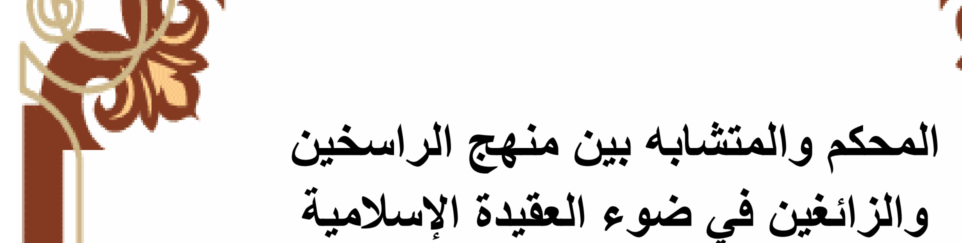
مجلة آداب الفراهيدي

المحتويات

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة	
			من	الى
بحوث ودراسات اللغة العربية وآدابها				
١	**معجم اللغات في كتاب الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ)**	**أ.م. د. فارس علي صالح**	١	١٧
٢	**الأجود نحوياً في كتاب سيبويه**	**م.د. رعد محمد سلمان**	١٨	٣١
٣	**أثر روابط النصوص في تحقيق المخطوطات**	**م.م مهدي محمد علي كصبان** **أ.م.د مظفر حسين علي**	٣٢	٤٦
٤	**الدلالة الفنية للخرجة**	**م.م. ايمان طالب كاظم**	٤٧	٦٦
البحوث والدراسات التاريخية والآثارية				
٥	**ترميم الكعبة المشرفة في العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الاموي**	**م. زينة ثائر علي حسين**	٦٧	٨٥
٦	**الحرف في ولاية بيروت**	**م.م فارس صالح محل**	٨٦	١٠٥
بحوث ودراسات الجغرافية التطبيقية				
٧	**تحليل اثر تكرار الجفاف المناخي على الغطاء النباتي باعتماد Spi وقرينة Ndviفي قضاء مخمور**	**م.د حسين علي خلف**	١٠٦	١٣٢
٨	**التحليل المكاني لشبكة النقل الحضري في قضاء الدجيل**	**م .د. ايمان حسن علي**	١٣٣	١٥٣
٩	**كفاءة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في مدينة الحويجة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيةGis**	**م. د. رائد احمد يوسف**	١٥٤	١٨١

١٠	النمذجة الخرائطية لملائمة الأرض لزراعة محصول القمح في نظم المعلومات الجغرافية (قضاء الحويجة انموذجا)	م. د. فائق حسن محيميد فرحان	١٨٢	٢٠٦
١١	تقييم الأرضي الزراعية في منطقة داقوق باستخدام الاستشعار عن بعدRS	م.م بارق عبدالله كليب	٢٠٧	٢٢٩
١٢	استخدام النمذجة الرقمية في التقييم الكمي والنوعي للتعرية المائية في قضاء طوزخرماتو باستخدام نموذج (Gavrilovic)	م.م أوس علي محمد	٢٣٠	٢٥٣
١٣	النمذجة الخرائطية لملائمة الخصائص الطبيعية على زراعة محصولي القمح والشعير في نظم المعلومات الجغرافية - قضاء سهل أربيل أنموذجا	م. عمر عبد الله إسماعيل أ.م.د ليث حسن عمر أ.م.د ريان غازي ذنون	٢٥٤	٢٨٠
البحوث والدراسات الإعلامية والسياسية				
١٤	مستويات اعتماد الجمهور العراقي على الصحف الالكترونية في الحصول على الاخبار البيئية - دراسة ميدانية	أ.د.سعد كاظم حسن	٢٨١	٢٩٦
١٥	مؤشرات قيم المواطنة في الفضاء الرقمي لدى الجمهور العراقي - دراسة مسحية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في مدينة بغداد	م.د مجيد عبود فهد	٢٩٧	٣١٩
الدراسات الاجتماعية والفكرية				
١٦	الرد في الفرائض ؛ أحكامه وحالاته وطرق قسمة مسائله	أ. د . ناصر بن محمد بن مشري الغامدي	٣٢٠	٣٤٣
١٧	العلامة علي النوري الصفاقسي وعنايته بالمقدم من أوجه الأداء للرواة أو القراء في كتابه "غيث النفع في القراءات السبع"	أ.د. سالم بن غرم الله بن محمد الزهراني	٣٤٤	٣٦٩
١٨	الايات التي ورد فيها اسم نبي الله سليمان عليه السلام - دراسة موضوعية	أ.م.د عماد سركول محي الدين البرزنجي	٣٧٠	٣٩٨

١٩	المحكم والمتشابه بين منهج الراسخين والزائغين في ضوء العقيدة الإسلامية	أ.م.د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي	٣٩٩	٤٢٤
٢٠	أحكام الزيارة النبوية عند الإمام ابن تيمية ـ دراسة عقدية	أ.م.د. أسـماء محمـد توفيـق بركات	٤٢٥	٤٦٤
٢١	دلالات وسطية أساليب الدعوة الإسلامية ولوازمها في تحقيق السلم المجتمعي	أ.م.د. أيمن بن نامي العمري	٤٦٩	٥٠٨
٢٢	الأسلوب الخبري في سورة يوسف	أ.م.د. وفاء فيصل إسكندر	٥٠٩	٥٣٤
٢٣	خصائص الأنبياء والرسل- عليهم السلام- في حديث الشفاعة عند الإمام البخاري في صحيحه- دراسة تحليلية	م. د عيدان هليل ابراهيم	٥٣٥	٥٦٣
٢٤	مهارات العاملين في المكتبات الجامعية في ظل البيئة الرقمية	م.د بشرى خالد محمد	٥٦٤	٥٩٣
٢٥	التهجير وآثاره على العائلة العراقية محافظة صلاح الدين أنموذجاً ـ دراسة اجتماعية تحليلية	م. طارق عايد مطر	٥٩٤	٦١٦
٢٦	اثر استخدام التعليم المتمازج في تنمية التحصين لدى طلاب الرابع العلمي والادبي في مادة التربية الإسلامية	م. فاروق خلف عبيد م.م غالب محمود مهوس	٦١٧	٦٣٥
دراسات في الترجمة وفنونها				
٢٧	A Cognitive Semantic Study of Selected Posters Used in Trump and Biden’s 2020 Election Campaign	م. اخلاص مهدي حسن أ.د اياد حميد محمود	٦٣٦	٦٥٢



المحكم والمتشابه بين منهج الراسخين والزائغين في ضوء العقيدة الإسلامية

الاستاذ المساعد الدكتور:

عبد الرحيم بن صمايل السلمي

قسم العقيدة

كلية الدعوة وأصول الدين

جامعة أم القرى



The Exact and Similar Between The Well-Established and The Perverted Approach in The Light of The Islamic Faith

Assistant professor Dr :

Abdul-Rahim bin Sameel Al-Salami

Department of Aqidah (Creed of Islam)

College of Dawah and Fundamentals of Religion

Umm Al-Qura University









ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

Article Available Online: Iraqi Scientific Academic Journals, Open Journals System



The Exact and Similar Between The Well-Established and The Perverted Approach in The Light of The Islamic Faith

Assistant professor Dr: Abdul-Rahim bin Sameel Al-Salami
E-Mail: assolami@uqu.edu.sa
Mobile: +966505640227

Department of Aqidah (Creed of Islam)
College of Dawah and Fundamentals of Religion
Umm Al-Qura University
Mecca
Kingdom of Saudi Arabia

***Keywords*:**
- Arbitrator
- Similar
- Well-Established
- Aerosols
- Islamic Faith
- Sunnis

ARTICLE INFO

Article History:
Submitted:8/8/2022
Accepted: 4/9/2022
Published: 25/9/2022

ABSTRACT

God Almighty has made it clear in His Glorious Book that the Great Qur'an includes clear verses, which are the most and most and the reference, and among them are similar verses that are the least. And the second: they are the hidden ones that need to be explained, and they do not stand on their own in terms of significance, and the firm people of knowledge and faith work with the courts, and they return the ambiguous and hidden ones to them, and this is their interpretation. Only God knows it, and this is the acceptance of its interpretation, its truth, and this is the approach of the well-established.

As for those who deviate from the truth - and they are those who follow desires and heresies - they turn away from the rulings, and follow their desires, then they find in the hidden verses an entrance by which they infer their desires, and that is in pursuit of their desires, which is the request for sedition and heresy with it, and this is the blameworthy interpretation; Because it contains a distortion of the Qur'an and the Sunnah, just as they require what cannot be known from the facts of the unseen, and that request is a reason for falling into misguidance and deviation from the truth. They must stop greed for knowledge of that which God has made clear that only He, Glory be to Him, knows it.

* Corresponding Author: *Dr. Abdul-Rahim bin Sameel Al-Salami | Department of Aqidah (Creed of Islam), College of Dawah and Fundamentals of Religion, Umm Al-Qura University | Mecca, K.S.A | E-Mail: assolami@uqu.edu.sa / Mobile: +966505640227*



المحكم والمتشابه بين منهج الراسخين والزائغين في ضوء العقيدة الإسلامية

أ.م.د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي

البريد الكتروني: assolami@uqu.edu.sa
رقم الجوال: +966505640227

استاذ مشارك

قسم العقيدة
كلية الدعوة وأصول الدين
جامعة أم القرى
مكة المكرمة
المملكة العربية السعودية

الكلمات المفتاحية:

- المحكم
- المتشابه
- الراسخون
- الزائغون
- العقيدة الإسلامية
- أهل السنة

معلومات المقالة:

تاريخ المقالة:

قدمت: ٨ /٢٠٢٢/٨
قبلت: ٢٠٢٢/٩/٤
نشرت: ٢٠٢٢/٩/٢٥

الملخص

بيَّن الله تعالى في كتابه العزيز أنَّ القرآن العظيم منه آيات محكمات، وهي الأغلب والأكثر والمرجع، ومنه آيات متشابهات هي الأقل، والمحكمات هي الواضحات البيِّنات، وهي أصل يُرجع إليه، والمتشابهات تكون على معنيين: أحدهما: الحقائق الغيبية التي لا يعلمها إلا الله تعالى، والثاني: هي الخفيات التي تحتاج إلى بيان، ولا تستقل بنفسها في الدلالة، والراسخون من أهل العلم والإيمان يعملون بالمحكمات، ويرُدُّون المتشابهات الخفيات إليها، وهذا هو تأويلها، فإنَّ المحكمات هي أصل المعاني، وهي واضحة بيِّنة، فيُرَدُّ إليها المعاني الخفية، ويؤمنون بالمتشابهات التي لا يعلمها إلا الله، وهذا هو التسليم بتأويلها، وحقيقتها وهذا منهج الراسخين.

أما الزائغون عن الحق –وهم الذين اتَّبعُوا الأهواء والبِدَع– فإنَّهم يُعرِضُون عن المحكمات، ويتَّبِعُون الأهواء، ثم يجدون في الآيات الخفيات مدخلًا يستدلون بها على أهوائهم، وذلك اتباعًا للهوى، وهو طلب الفتنة والبدعة بها، وهذا هو التأويل المذموم؛ لأنَّ فيه تحريف للقرآن والسُّنَّة، كما أنَّهم يتطلبون ما لا يمكن معرفته من حقائق الغيب، ويكون ذلك الطلب سببًا في الوقوع في الضلالات والانحراف عن الحق، وهذا هو طلب تأويل حقائق الغيب التي لا يعلمها إلا الله تعالى، ولا يمكن لهم الوصول إلى ذلك، والواجب عليهم قطع الطمع عن معرفة ذلك الذي بين الله أنه لا يعرفه إلا هو سبحانه وتعالى.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإنَّ الله تعالى أنزل كتابه العظيم ليكون هداية للناس، وهو شفاء لما في الصدور، وذكرى للقلوب، وروح للنفوس، ونور ينير الطريق للعالمين، وأكثر القرآن الكريم مُحْكَم بيِّنُ المعنى، واضح المقصود، وهذا هو الأصل فيه، وهناك آيات خَفيَّةُ المعنى، غير مستقلة بذاتها في دلالتها، بل تحتاج إلى توضيحها وبيانها من الآيات المحكمة، وهي الآيات المتشابهات.

وقد سلك أهل العلم والإيمان مسلكًا رشيدًا، وهو العمل بالمحكم، واعتباره الأصل المقطوع، ورد الآيات المتشابهات إليها، والتسليم بكل ما جاء في كتاب الله: محكمه ومتشابهه، أما أهل البدع والضلالة فقد خالفوا أهل العلم والإيمان، فاتبعوا المتشابه، وأهملوا المحكم، ولهذا ظهرت البدع، وهم أساس الاختلاف والتَفَرُّق في الدين، فإنَّ الاختلاف والتفرُّق الذي وقع في الأمة الإسلامية له أسباب متعددة منها: اتباع الهوى، ولهذا سُمِّي الزائغون عن الحق بأهل الأهواء

والبدع، واتباع الهوى يجد في المتشابه ذريعة لإظهاره في صورة الاتباع للكتاب والسنة، وحقيقته الباطنة هو اتباع للهوى مُتَذَرِّعًا بمتشابه الكتاب، والعبودية لله تعالى تتحقق بإخلاص الاتباع للكتب، ومخالفة أهواء النفوس، وتجريد الطاعة لله ورسوله.

أهمية الموضوع:

ومن خلال ما تَقَدَّم يتبيَّن لنا أهمية بحث موضوع المحكم والمتشابه، وإظهار منهج الراسخين في العلم، ونقد منهج الزائغين المتَّبِعين للأهواء، وبيان مسالكهم التي يُنْفِذُون من خلالها أهواءَهم، وبه يتبيَّن الحق من الباطل، فإنَّ لَبْس الحق بالباطل يجعل الحق غائبًا عن الناس، ولا تتحقق به قيام الحجة، وبيان المحجة، ليهلك من هلك عن بيِّنَة، ويحيى مَن حيَّ عن بيِّنَة، وبه تُحْفَظُ الشريعة الغرَّاء من التبديل والتحريف، وبه ينتفي عن كتاب الله التحريف والتأويل، وهذا دور العلماء الراسخين في العلم، هو البيان الظاهر، والبلاغ المبين بما أنزله الله تعالى من البينات والهدى، ولهذا حذر الله تعالى من إخفاء الحق، وكتمانه فقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ١٦٠﴾ [البقرة:١٥٩-١٦٠].

وذِكْري منهج الراسخين ومنهج الزائغين في عنوان البحث جاء مشتقًّا من آية المحكمات في سورة آل عمران؛ حيث ذُكر فيها: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، و﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ ﴾.

أسباب اختيار الموضوع:

١- الحاجة إلى تنقية منهج الاستدلال العقدي من ذرائع أهل البدع، ومداخلهم في الاستدلال بالنصوص على مقالاتهم الضالة.

٢- وجود غموض لدى الكثيرين في مفهوم المحكم والمتشابه، وعدم وضوح معناهما؛ فالحاجة ماسة للبيان والتوضيح لهما.

٣- ظن بعض الدراسين أن الموضوع متصل بالأصول وعلوم القرآن، وليس له صلة بالبحث العقدي، وأن الاختلاف فيه غير مؤثر في الاعتقاد.

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج التحليلي في بيان حقيقة المحكمات وسماتها ومعانيها عند السلف، وبيان حقيقة المتشابهات وسماتها ومعانيها عند السلف، مع بيان منهج الراسخين والزائغين فيهما، والمنهج النقدي في نقد منهج الزائغين نحو المحكم والمتشابه.

حدود البحث:

الموضوع محدد في الجانب الموضوعي بمفهوم المحكم والمتشابه وسماتها من خلال نصوص السلف، ومحدد في الجانب المنهجي بمنهج الراسخين والزائغين اللذين ذُكرا في آية آل عمران، وهما أهل السنة والجماعة، وأهل الأهواء والبدع.

الدراسات السابقة:

كُتبت أبحاث كثيرة في المحكم والمتشابه في علوم متعددة خاصة في علوم القرآن وأصول الفقه،

ولكن لم أجد دراسةً ركَّزتْ على الجانب العقدي، وبيان موقف السلف والخلف منهما، وتوجيه الأقوال فيهما، مع البيان العقدي لمنهج الراسخين والزائغين فيهما، فهذا البحث يُعْنَى بالعلاقة بين السنة والبدعة حول المحكم والمتشابه، وأثر ذلك في الاعتقادات واتباع السنن، ومخالفة الأهواء والبدع، ولم أرَ أحدًا طَرَقَ الموضوع بهذا الأسلوب فيما أعلم.

خطة البحث:

المبحث الأول: المحكم والمتشابه: المفهوم والسمات:

المطلب الأول: مفهوم المحكم وسماته.

المطلب الثاني: مفهوم المتشابه وسماته.

المبحث الثاني: منهج الراسخين في المحكم والمتشابه:

المطلب الأول: العمل بالمحكم والتسليم بالمتشابه.

المطلب الثاني: رَدُّ المتشابه إلى المحكم.

المبحث الثالث: منهج الزائغين في المحكم والمتشابه:

المطلب الأول: مفهوم المحكم والمتشابه.

المطلب الثاني: اتباع المتشابه.

المبحث الأول: المحكم والمتشابه: المفهوم والسمات:

المطلب الأول: مفهوم المحكم وسماته:

أولًا: مفهوم المحكم.

من المهم عند البحث عن المفهوم الشرعي لمصطلح مستعمل في القرآن والسنة أن نتعرف على معناه اللغوي أولًا؛ لأنَّ المفهوم الشرعي يقوم معناه الأساسي على المعنى اللغوي، وهذا هو مبرر استعمال هذا اللفظ دون غيره، إذ لا بُدَّ أن يكون هناك ارتباط في أصل المعنى بينهما، والقرآن نزل بلسانٍ عربي مبين.

ويعود مصطلح المحكم إلى الأصل الثلاثي وهو: حَكَمَ، وبالرجوع إلى المصادر اللغوية نجد أنَّه يدور على معنيين رئيسيين:

المعنى الأول: المنع، تقول العرب: حَكَمْت وأَحْكمتُ وحكَّمتُ؛ بِمَعْنى: مَنَعْتُ ورَدَدت، وَمن هَذَا قيل للحَاكِم بَين النَّاس: حَاكم؛ لأنَّه يمنع الظَّالِمَ من الظُّلم، ومنه سُمِّيَتْ: حَكَمَةُ الدَّابَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَمْنَعُهَا، ويُقال: حَكَمْتُ السَّفِيه، إِذَا أَخَذْتَ عَلَى يَدَيْهِ.

والحكمة هذا قيَاسُها؛ لأنَّها تمنع من الجهل، وكل شيءٍ منعْتَهُ من الفساد فقد حَكَمْتَهُ وحَكَّمته وأحكَمْتَه، ولم يذكر ابن فارس غيره[(١)].

المعنى الثاني: الإتقان، يُقال استَحْكَمَ الأمرُ: إذا وَثُقَ، والحَكيم: المتقِن للأمور، وأحكمت الشيء فاستْحْكَمَ أي: صار مُحْكَمًا[(٢)].

المحكم في الاستعمال القرآني.

جاء معنى المحكم في القرآن في صفة القرآن نفسه، وآياته بأنها محكمة كلها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس:١] وقد سمى الله القرآن بالحكيم فقال: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [آل عمران:٥٨]، ونحوها من الآيات.

كما جاء وصف بعض القرآن بأنه محكم وبعضه بأنه متشابه، وذلك في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. ولا يوجد تعارض بينها، فالآيات التي وصَفَت القرآن بأنَّه مُحكم كله؛ دَلَّتْ على أنَّه مُتقَنٌ لا يوجد فيه اضطراب أو خلل، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

ومن هنا قسَّم بعض العلماء [٣] الإحكام إلى نوعين:

الأول: الإحكام العام: وهو الذي وُصِفَ به القرآن كله، ومعناه: أنَّ القرآن متقن لا يوجد فيه خلل أو اضطراب، وهذا وصف عام لكل آيات الكتاب الحكيم.

الثاني: الإحكام الخاص: وهو الذي جاء في مقابل المتشابِه؛ كما ورد ذلك في سورة آل عمران، وهذا هو المقصود بالبحث عند مناقشة آي المحكم والمتشابِه، وهو المقصود في هذا البحث.

والمحكم بمعناه الخاص الذي يقابل المتشابِه هو: الواضح البيِّن الذي ليس فيه احتمال سواء بنسخ، أو تعدد في المعنى، فهو واضح لا يوجد فيه إشكال أو التباس، فهو أصلٌ مُستَقِلٌّ بنفسه، مستغنيًا عن غيره؛ لأنَّه لا يوجد فيه اختلاف، والمتشابِه بضد ذلك.

توجيه الأقوال في مفهوم المحكم.

اختلفت عبارات الصحابة والتابعين في بيان معنى المحكم على أقوال عدة؛ نذكر جملة منها:

القول الأول: عن ابن عباس في قوله: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]. قال: (هي الثلاث الآيات التي ههنا: ﴿۞ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ إلى ثلاث آيات، والتي في بني إسرائيل: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ إلى آخر الآيات) [٤].

القول الثاني: رُوِيَ عن ابن عباس أيضًا أنَّه قال: (المحكمات: ناسخه، وحلاله، وحرامه، وحدوده، وفرائضه، وما يؤمن به، ويعمل به) [٥].

القول الثالث: عن ابن عباس، ومرة الهمداني، وابن مسعود، وناس من أصحاب النبي ﷺ إلى أنَّ الآيات المحكمات: هُنَّ (الناسخات التي يعمل بهنَّ) [٦].

القول الرابع: عن ابن عباس أيضًا، ومجاهد أنَّ المحكمات: الحلال والحرام [٧].

القول الخامس: قال ابن أبي حاتم: (ورُوِيَ عن عكرمة، ومجاهد، وقتادة، والضَّحَّاك، ومقاتل بن حيان، والربيع ابن أنس، والسُّدِّي؛ قالوا: المحكم: الذي يُعمل به) [٨].

القول السادس: رُوِيَ عن الربيع في قوله: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]، قال: (هي الآمرة والزاجرة) [٩].

القول السابع: قال يحيى بن يَعْمَر: المحكمات: (الفرائض والأمر والنهي والحلال) [١٠].

القول الثامن: قال جابر بن عبد الله بن رئاب: (بل المحكم من آي القرآن: ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره) [١١].

والمتأمل فيما سبق من الأقوال يتبيَّن أنَّها مُتَّسِقَة وغير متعارضة، وقول ابن عباس هو أجمع هذه الأقوال حيث أن المحكم عنده يشتمل على أمرين:

١. ما كان مُستَقِلًّا بنفسه، ولا يحتاج إلى بيان.

٢. ما كان بيِّنًا بغيره.

ويُوضِّح ذلك؛ أنَّ قوله: (حلاله، وحرامه، وحدوده، وفرائضه..) بيِّن أنَّ المراد منه هو القسم الأول، وأنَّه بيِّنٌ بنفسه، فلا يحتاج إلى تفسير وتأويل. وأما القسم الثاني: فهو المراد بقوله: (ناسخه)، وذلك أنَّ النسخ في كلام السلف (أعم منه في كلام الأصوليين، فقد يُطلقون على تقييد المطلق نسخًا، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخًا، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخًا، كما يُطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخرٍ نسخًا؛ لأنَّ جميع ذلك مشترك في معنى واحد؛ وهو: أنَّ النسخ في الاصطلاح المتأخِّر اقتضى أنَّ الأمر المتقدِّمَ غير مرادٍ في التكليف، وإنَّما المراد ما جيء به آخرًا، فالأول غير معمول به، والثاني هو المعمول به.

وهذا المعنى جار في تقييد المطلق، فإنَّ المطلق متروك الظاهر مع مقيده، فلا إعمال له في إطلاقه، بل المعمل هو المقيد، فكأن المطلق لم يفد مع مقيده شيئًا، فصار مثل الناسخ والمنسوخ، وكذلك العام مع الخاص، إذ كان ظاهر العام يقتضي شمول الحكم لجميع ما يتناوله اللفظ، فلما جاء الخاص أخرج حكم ظاهر العام عن الاعتبار، فأشبه الناسخ والمنسوخ، إلا أنَّ اللفظ العام لم يُهْمِل مدلوله جملة، وإنَّما أُهمل منه ما دل عليه الخاص، وبقي السائر على الحكم الأول، والمبيَّن مع المبهم كالمقيد مع المطلق، فلما كان كذلك؛ استهل إطلاق لفظ النسخ في جملة هذه المعاني لرجوعها إلى شيء واحد) [١٢].

فجعل ابن عباس هذا القسم مُحكمًا؛ لأنَّ إحكامه رفع ما يتوهم فيه من المعنى الذي ليس بمراد [١٣]، وذكره للآيات في الرواية الأولى إنَّما هو على جهة التمثيل للمُحكمات كما قال ابن عطية [١٤]، ولأنَّه (لن يخلو من أن يكون مُحكمًا بأنَّه بمعنى واحد، لا تأويل له غير تأويل واحد، وقد استغنَى بسماعه عن بيانٍ يُبيِّنُه، أو يكون مُحكمًا، وإن كان ذا وجوهٍ وتأويلاتٍ وتصرُّف في معانٍ كثيرة، فالدلالة على المعنى المراد منه: إمَّا من بيان الله تعالى ذكره عنه، أو بيان رسوله ﷺ لأمته، ولن يذهب علم ذلك عن علماء الأمة) [١٥].

وكلام السلف يرجع إلى هذين المعنيين وإنَّما بعضهم يقتصر على أحد الأنواع على جهة التمثيل لا الحصر كمن ذكر أنَّ المحكم هو: الأوامر والنواهي، أو أنَّ المحكم هو: الناسخ، وبعضهم يكتفي بلفظة جامعة؛ فيقول: ما يدان ويعمل به، وهذا يشمل كلا القسمين، وعلى هذا فالمحكم هو: الواضح المعنى الظاهر الدلالة، إما بنفسه، أو بغيره مما يؤمن به ويعمل به.



ويلاحظ هنا؛ تصريح السلف بالعمل بمقتضى المحكم، بل بعضهم اكتفى به في تعريف المحكم كما سبق؛ لأنَّ المقصود من إحكامه وتفصيله العمل به، ولاريب أنَّ ما يلزم العمل به يلزم على الأمة معرفة ما يعمل به تفصيلًا ليعملوا به. وما أخبروا به فليس عليهم معرفته، بل عليهم الإيمان به وإن كان العلم به حسنًا أو فرضًا على الكفاية، فليس فرضًا على الأعيان، بل يكفيهم الإيمان المجمل به بخلاف المعمول به، ففرض على كل إنسان معرفة ما يلزمه من العمل مُفصلًا، وليس عليه معرفة العلميات مفصلًا[١٦]، وهذا يدُلُّ على فقه السلف ودقة فهمهم لمعنى هذه الآية.

ثانيًا: سمات المحكم.

سبق أن ذكرنا أنَّ المحكمات معظم الكتاب، وأن ما يتشابه من الكتاب قليل، وأن الراسخون يردون ما اشتبه عليهم إليها، وهذا يعنى أنَّ المحكمات تتميَّزُ بخصائص تجعلها بيانًا للمتشابه وأنَّ الرجوع إليها محتَّم.

فمن هذه الخصائص التي تتميز بها:

١. **البيان والوضوح**، قال ابن كثير: (في القرآن آيات محكمات هُنَّ أم الكتاب؛ أي: بيِّنات واضحات الدلالة، لا التباس فيها على أحد من الناس)[١٧].

٢. **العصمة من الضلالة في حالة الاشتباه**، وهذا مأخوذ من كونها قواعد كلية يستلزم الرجوع إليها؛ لأنَّها العاصمة من الضلال، ولهذا وصفها محمد بن جعفر ابن الزبير بقوله: (فهن حجة الرب، وعصمة العباد)[١٨].

٣. **حجة تدفع الخصوم وأهل الزيغ**، ولهذا قال تعالى مخبرا عن الراسخين في العلم حيث قالوا: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران:٧]، أي: (محكمه ومتشابهه حق؛ فلهذا ردوا المتشابه إلى المحكم فاهتدوا، والذين في قلوبهم زيغ ردوا المحكم إلى المتشابه فغووا؛ ولهذا مدح تعالى الراسخين وذم الزائغين)[١٩].

٤. **كونها ناسخة غير منسوخة**، كما ذكر ذلك ابن عباس وغيره أنَّ الآيات المحكمات هي الناسخات التي يُدان بهن.

٥. **حجة الله على خلقه**، وذلك لاشتمالها على الأوامر والنواهي والحدود والفرائض[٢٠].

٦. **المرجع عند الاشتباه**، قال ابن جرير: (وإنَّما سماهن أم الكتاب؛ لأنَّهن معظم الكتاب، وموضع مفزع أهله عند الحاجة إليه)[٢١]، وقال ابن الحصار: (وأخبر عن المحكمات أنَّها أم الكتاب؛ لأنَّ إليها تُردُّ المتشابهات، وهي التي تُعتمد في فهم مراد الله من خلقه)[٢٢].

المطلب الثاني: مفهوم المتشابه وسماته

أولًا: مفهوم المتشابه.

أصل المتشابه من الشبه ويشير إلى معنيين:

١. **المعنى الأول: التماثل**، وهو تشابه الشيء وتشاكله لونًا ووصفًا، والشِّبْهُ والشَّبَهُ والشَّبِيهُ: المِثْلُ، وَالْجَمْعُ أَشْباهٌ، وتَشابَه الشيئانِ واشْتَبَها: أَشْبَهَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا صاحِبَه.

٢. **المعنى الثاني: المشكل**، وأُمورٌ مُشْتَبِهةٌ ومُشَبِّهَةٌ: مُشْكِلَة يُشْبِهُ بعضُها بَعْضًا، والشُّبْهةُ: الالتباسُ، والمُشْتَبِهاتُ مِنَ الأُمور: المُشْكِلاتُ[٢٣].

قال ابن قتيبة: (ومنه يُقال: اشتبه عليّ الأمر، إذا أشبه غيره فلم تكد تفرّق بينهما)[٢٤].

المفهوم الشرعي للمتشابه.

جاء في كتاب الله تعالى بأن القرآن كله متشابه؛ كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ ﴾ [الزمر:٢٣]، ومعنى ذلك: أنَّ القرآن يُشبه بعضه بعضًا، فلا يوجد بين أخباره وأحكامه تناقض أو اختلاف، وهو بهذا المعنى متوافق مع وصف القرآن بأنَّه مُحكم كله، فالقرآن كله مُحكم من جهة أنَّه متقن في بلاغته وفصاحته، وأحكامه وأخباره، وهو متشابه كله من جهة أن بعضه يشبه بعضًا في الصِّدْق والتوافق.

وجاء المتشابه في القرآن في مقابل المحكم، وهو بهذا المعنى يراد به: ما اشتبه معناه فأصبح خفيًّا لا يستقل وحده بالمعنى، أو هو ممَّا استأثر الله تعالى بعلمه دون خلقه، فلم يجدوا إلى العلم به سبيلًا.

ومن هنا كان المتشابِه نوعان كالمحكم:

الأول: المتشابه العام، وهذا هو الذي وصف القرآن كله به، وهو متوافق مع المحكم الذي وصف القرآن كله به أيضًا، فالقرآن كله محكم بمعنى متقن، وكله متشابه بمعنى يشبه بعضه بعضًا في المعاني الصادقة.

والثاني: المتشابه الخاص، وهذا ما وُصِفَ به بعض القرآن كما في قوله تعالى: ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾ [آل عمران:٧]، وهو المقابل للمحكم، وهو الذي خفي معناه، ولم يستقل بنفسه، بل هو بحاجة إلى غيره ليبيِّن معناه، أو الذي استأثر الله بعلمه دون خلقه.

توجيه الأقوال في المتشابه:

كما اختلفت عبارات العلماء في التعبير عن المحكم فقد اختلفت تعبيراتهم في التعبير عن المتشابه على النحو التالي:

القول الأول: عن ابن عباس قال: (﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ ﴾ والمتشابهات: منسوخه، ومقدّمه، ومؤخره، وأمثاله، وأقسامه، وما يؤمن به، ولا يعمل به)[٢٥].

القول الثاني: عن ابن عباس، ومرة الهمداني، وابن مسعود، وناس من أصحاب النبيّ ﷺ[٢٦] أنَّ الآيات المتشابهات: (هُنَّ المنسوخات التي لا يدان بهن)[٢٧].

القول الثالث: أنَّ المتشابه ما سوى الحلال والحرام، رُوِيَ هذا عن مجاهد[٢٨].

القول الرابع: أنَّ المشابه ما يحتمل التأويل والتصريف، بخلاف المحكم، رُوِيَ هذا عن محمد بن

جعفر[٢٩]، وبنحوه عن محمد بن إسحاق[٣٠].

القول الخامس: أنَّ المتشابه هو: هو ما استأثر الله تعالى بعلمه دون خلقه، فلم يجدوا إلى العلم به سبيلًا، قال القرطبي: (قلت هذا أحسن ما قيل في المتشابه. وقد قدمنا في أوائل سورة البقرة عن الربيع بن خيثم: أن الله تعالى أنزل هذا القرآن فاستأثر منه بعلم ما شاء ... الحديث)[٣١].

القول السادس: عن سعيد بن جبير: (﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ ﴾ أما المتشابهات فهي آيات في القرآن يتشابهن على الناس إذا قرؤوهن، ومن أجل ذلك يضل من ضل ممن ادعى بهذه الكلمة، فكل فرقة يقرؤون آية من القرآن يزعمون أنها لهم أصابوا بها الهدى)[٣٢].

أنواع المتشابه الخاص:

ويتبيّن معاني الأقوال السابقة من خلال معرفة أنواع المتشابه، والمتأمل في مفهوم المتشابه من خلال ما سبق ذكره يجد أن جماع المتشابه على نوعين:

١. **النوع الأول:** ما التبس وأشكل من المعاني بنفسه أو بمقارنته بغيره مما يؤمن به ولا يعمل به، وهو: **التشابه النسبي.**

٢. **النوع الثاني:** ما استأثر الله بعلمه، وهو: **التشابه المطلق.**

قال ابن عطية في معنى ذلك: (وهذه المسألة إذا تؤملت قرب الخلاف فيها من الاتفاق، وذلك أن الله تعالى قسم آي الكتاب قسمين: محكمًا ومتشابهًا.

فالمحكم؛ هو: المتضح المعنى لكل من يفهم كلام العرب، لا يحتاج فيه إلى نظر، ولا يتعلق به شيء يلبس، ويستوي في علمه الراسخ وغيره.

والمتشابه: يتنوع، فمنه ما لا يعلم البتة كأمر الروح، وآماد المغيبات التي قد أعلم الله بوقوعها إلى سائر ذلك.

ومنه ما يحمل على وجوه في اللغة ومناح في كلام العرب، فيتأول تأويله المستقيم، ويزال ما فيه مما عسى أن يتعلق به من تأويل غير مستقيم كقوله في عيسى: ﴿ وَرُوحٌ مِّنۡهُۖ ﴾، إلى غير ذلك، ولا يُسَمَّى أحد راسخًا إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيرًا بحسب ما قدر له، وإلا فمن لا يعلم سوى المحكم فليس يُسَمَّى راسخًا)[33].

فيدخل في النوع الأول: ما أشكل معناه من جهة لفظه كالألفاظ المشتركة، أو من جهة نظم الكلام كالاختصار والحذف والتقديم والتأخير، أو لما يوهم اختلافه أو تناقضه مع غيره كالمنسوخ، والعام مع الخاص، والمطلق مع المقيد، والمجمل مع المبين، ومشكل القرآن ونحوه.

ويدخل في النوع الثاني: ما ليس لأحد في العلم به سبيل كآماد المغيبات، وحقيقة ما يحدث في الآخرة من الحساب والجزاء والجنة والنار وكيفية صفات الله تعالى، ونحو ذلك.

ووجه إطلاق التشابه على النوع الأول هو: إشكال المعنى لاشتراك أو حذف أو اختصار أو تقديم وتأخير، وهذا من سنن العرب في الكلام، ثقة بفهم المخاطب، كما بيَّن ذلك علماء اللغة، والقرآن نزل باللغة العربية، قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا ﴾ [يوسف:٢]، وقال: ﴿ بِلِسَانٍ

عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء:١٩٥]، (إلى غير ذلك مما يدل على أنَّه عربي وبلسان العرب، لا أنَّه أعجمي ولا بلسان العجم، فمن أراد تفهُّمَه، فمن جهة لسان العرب يُفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة)[٣٤].

وذكر ابن الوزير أربعة أنواع للمتشابه الذي لا يُشَكُّ فيه أنه موصوف بالتشابه[٣٥]، وهي:

النوع الأول: معرفة حقيقة الله وصفاته معرفة تفصيلية تقتضي الإحاطة، وهذا لا يعلمه إلا الله تعالى، كما قال: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ﴾ [طه:١١٠].

النوع الثاني: النَّظر في سر القَدَر السابق في الشرور مع عظيم رحمة الله وقدرته على ما يشاء، وقد ثبت في كتاب الله تعالى تحيُّر الملائكة الكرام عليهم السلام في ذلك، وسؤالهم عنه بقولهم: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠]، ثُمَّ ساق خبر آدم وتعليمه الأسماء وتفضيله في ذلك عليهم إلى قوله: ﴿ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴾ [البقرة:٣٣]، ويدخل في ذلك ما يتعلق باليوم الآخر، والحياة البرزخية ونحوها.

النوع الثالث: الحروف المقطعة أوائل السور فإن الجهل بالمراد بها معلوم كالألم والصحة والفرق بينها وبين أقيموا الصلاة ونحو ذلك ضروري ودعوى التمكن من معرفة معانيها تستلزم جواز أن ينزل الله سورة كلها كذلك أو كتابا من كتبه الكريمة ويستلزم جواز أن يتخاطب العقلاء بمثل ذلك ويلوموا من طلب منهم بيان مقاصدهم ونحو ذلك.

النوع الرابع: المتشابه المجمل الذي لا يظهر معناه بعلم ولا ظن سواء كان بسبب الاشتراك في معناه أو لغرابته أن عدم صحة تفسيره في اللغة والشرع أو غير ذلك.

وهذه المعاني الأربعة تعود إلى المعنيين السابقين، فالأول والثاني يدخل في المتشابه المطلق الذي يجب الإيمان والتسليم به، والثالث والرابع يدخل في المتشابه النسبي الذي مرجعه يكون بردّه إلى المحكم.

أما وجه إطلاق المتشابه على المنسوخ والعام، والمطلق والمجمل مما ترك ظاهره لمعارض راجح فللتباسها بضدها، فإذا ذُكِرَ الناسخ، وخُصَّ العام، وقُيِّدَ المطلق، وبُيِّنَ المجمل أصبح محكمًا، وبقي العام بعد إطلاقه، والمطلق بعد تقييده، والمجمل بعد بيانه، والمنسوخ بعد ناسخه؛ قرآنًا يُتلى مع رفع حكمه، وهذا مراد من قال: ما نسخ وترك يُتلى، ومراد من قال: المنسوخ يؤمن به ولا يعمل به.

وأما إطلاق التشابه على مشكل القرآن؛ فظاهر، ولذا صَنَّف في إزالة الإشكال منه مجموعة من العلماء منهم: أحمد بن حنبل في كتابه: الرد على الجهمية، حيث بيَّن أن ذلك من المتشابه بقوله: الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله، فسَمَّى المشكل: مُتشابهًا.

وأما إطلاق التشابه على ما استأثر الله بعلمه؛ فمن جهة عدم معرفة الكيفية، إذ الذهن يتصوَّر المعنى بحسب الكيفية، فإذا كان المعنى مُشتركًا، وكيفية أحد المعاني مجهولة تشتبه الكيفية المجهولة بالكيفية المعلومة؛ مثل قوله تعالى: ﴿ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًاۖ ﴾ [البقرة:٢٥]، فيشتبه ما في الجنة بما في الدنيا، قال ابن عباس: (ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء)[٣٦]، قال ابن تيمية: (فإنَّ الله قد أخبر أنَّ في الجنة خمرًا ولبنًا وماءً وحريرًا وذهبًا وفضةً وغير ذلك، ونحن نعلم قطعًا أنَّ تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًاۖ ﴾ على أحد القولين أنَّه يُشبه ما في الدنيا وليس مثله، فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق، كما أشبهت الحقائقُ الحقائقَ من بعض الوجوه)[٣٧].

وكما قال النبي ﷺ في حديث الرؤية: (وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ ...)[٣٨]، فشوك السعدان معلوم المعنى، ولكن بَيْن شوك السعدان المعروف، وبَيْن شوك السعدان في الآخرة بون عظيم.

ومن قال إن المتشابه: أمثال القرآن وأقسامه ومنسوخه، ومقدّمه، ومؤخره، أو أن المتشابه ما احتمل عدة أوجه، أو أن المتشابه هي الحروف المقطعة فهو يعني النوع الأول.

ومن قال إنَّ المتشابه: ما استأثر الله تعالى بعلمه دون خلقه، فلم يجدوا إلى العلم به سبيلًا فهو يعني النوع الثاني، وبعضهم يُدخل الحروف المقطعة في النوع الثاني.

وأما قول مجاهد في المتشابه وأنَّه ما سوى الحلال والحرام؛ فالمقصود به؛ هو: التشابه العام المذكور في قوله: ﴿ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ ﴾ [الزمر:٢٣].

وأما من قال: إنَّ المتشابه ما احتمل عدة أوجه، كابن إسحاق وغيره؛ فهو: شامل لما يعمل به، وما لا يعمل به، وقد بيَّـنَّا سابقًا أنَّ ما يعمل به داخل في المحكمات.

ثانيًا: سمات المتشابه.

سبق أن ذكرنا في مفهوم المتشابه أنَّه قليل، وأن التشابه ينحصر في الغموض، أو توهم الاختلاف والتناقض، وفيما استأثر الله بعلمه من الغيبيات، وهذا يعني تميزه بأوصاف بها صار متشابهًا ومنها:

١. **أن يكون المعنى ملتبسًا ومشكلًا؛** لأنَّ الله يقول: ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ ﴾ [آل عمران:٧] والمشتبهات هنا هي المشكلات.
٢. **أن يكون لأهل الزيغ تعلق به،** قال ابن عطية: (وذلك أنَّ التشابه الذي في هذه الآية مقيد بأنَّه مما لأهل الزيغ به تعلق)[٣٩].
٣. **كونه منسوخ،** كما سبق عن السلف أنَّه المنسوخات التي لا يدان بهن.
٤. **أنه لا يترتب عليه عمل بل إيمان مجمل،** لقول ابن عباس وغيره: يؤمن به ولا يعمل به.



٥. **أن بعض المتشابه لا سبيل للعباد إلى معرفته،** قال ابن عطية: (والمتشابه يتنوع، فمنه ما لا يعلم البتة، كأمر الروح، وآماد المغيبات التي قد أعلم الله بوقوعها، إلى سائر ذلك)[٤٠].

٦. **أن يوهم التعارض عند مقارنته بغيره:** كما سبق في شرح التعريف.

الحكمة من ورود المتشابه:

يرد في عقل الإنسان تساؤل مهم وهو: ما هو سبب ورود المتشابه في القرآن الكريم، وماهي الحكمة من ذلك؟ وفي الإجابة على هذا التساؤل نذكر وجهين ذكرهما أهل العلم:

الأول: أنَّ الحكمة هي الابتلاء والاختبار؛ ليُعْلَم الصادق المتبع للحق، وصاحب الهوى المتبع لأهوائه، فهذه الدار دار اختبار وامتحان، وقد جعل الله تعالى الشهوات امتحانًا للعباد، وجعل أيضًا الشبهات اختبارًا لهم، والمتشابه هو الباب الذي يدخل منه صاحب الهوى لتحقيق أهوائه، أما الصادق فإنه يتبع الحق حيث كان سواء وافق هواه أم خالفه.

الثاني: أشار إليه ابن الوزير اليماني، وملخصه: أن الحكمة هي بيان فضل علم الله وعظمته على خلقه، ولهذا تضمن كتابه ما فيه مخالفة لما اعتاده الإنسان ليتبيَّن بذلك أن أخبار الله وأحكامه ليس مما يعهده الإنسان؛ لأنه لو كان كتابه موافقًا لما نعلمه لم يكن هناك فضل لعلم الله على خلقه[٤١].

وهذا المعنى الذي أشار إليه ابن الوزير هو تلطف في معرفة الحكمة، ومحاولة لاكتشاف معنى غامض ليس مما اشتهر عند العلماء في حكمة ورود المتشابه في كتاب الله تعالى.

المبحث الثاني: منهج الراسخين في المحكم والمتشابه

الرسوخ هو الثبات، ومنه رسخ الإيمان في القلب إذا استقرَّ وتمكَّن فيه، والراسخ في العلم هو الذي تمكَّن منه، والراسخون في العلم هم: العلماء الذين أتقنوا علمهم، حفظًا ووعيًا، فلا يدخل عليهم فيه شكٌّ أو لَبْس[٤٢]، وهم أئمة الدين الذين قال الله فيهم: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [السجدة:٢٤]، وهم أئمة الحق المتَّبِعُون للكتاب والسُّنَّة، والمقتدون بهدي الصحابة والتابعين، والسلف الصالح، وهم الموسومون بأهل السنة والجماعة، والطائفة الناجية المنصورة.

ويتميزون عن الزائغين في منهجهم وذلك باتباع الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح الذين أمروا بالاقتداء بهم، وفي علومهم وهي: القرآن والحديث والآثار، والاستنباط منها من خلال لغة العرب التي نزل بها القرآن، وفي شيوخهم فيتبعون السلف الصالح المجانبين للبدع، ويقومون بلوازم العلم وهي: (التحفّظ من الزلل، والتحرز من الإحداث، والتوقي من مجاوزة ما أحاط به علمه، وقبول ما يتجه له الصواب، وإن أتاه ذلك ممن دونه، والتواضع لله سبحانه الذي مَنّ عليه بما علمه، والرفق واللين لمن يتعلم منه، والجري على طريقة من تقدَّم من العلماء في التورُّع والتخوُّف من العثرة، والعلم بأنه ليس بمعصوم، وأنَّ الذي صار إليه من العلم يسير وإن حُرِمَه خلقٌ كثير)[٤٣].



المطلب الأول: العمل بالمحكم والتسليم بالمتشابه

يؤمن الراسخون في العلم بالمحكم إيمانهم بالإسلام، والإقرار بالإسلام يقتضي التسليم لله تعالى بالدين، والرضا به، والاتباع للوحي المنزَّل على أنبيائه، قال الزهري: (مِن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم)(٤٤)، ويقول الطحاوي: (ولا تثبت قَدَمُ الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام علم ما حُظِرَ عنه علمه، ولم يَقْنعْ بالتسليم فَهْمُه؛ حجبَه مَرَامُه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان)(٤٥).

فالمحكم: واجب العمل؛ لأنَّه هو أصول الإيمان والاعتقاد، والأحكام والشرائع، والأخلاق والآداب، وهذه الأمور يجب فيها العلم والعمل، والتسليم بها لا يعني المعرفة القلبية المجردة بل هو يقتضي العمل بها؛ لأنَّ الإيمان قول وعمل بإجماع السلف، ولم يخالف فيه إلا المرجئة الضالون.

ويدل على وجوب العمل بالمحكم قول تعالى: ﴿ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [آل عمران:٧]، يعني: أصل الكتاب، وأغلبه، وأوضحه، فالعمل بالمحكم هو العمل بالإسلام والإيمان، قال ابن هانئ: (قلت لأبي عبد الله: كيف للرجل أن يعرف المتشابه من المحكم؟ قال: المتشابه الذي يكون في موضع كذا، وفي موضع كذا مختلف، والمحكم: الذي ليس فيه اختلاف)(٤٦).

وما ليس فيه اختلاف؛ واجب العمل بالإجماع، يقول تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ [الأعراف:٣]، وقال: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقال: ﴿ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤].

أما المتشابه: فقد نَصَّت الآية على التسليم به في قوله: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ ﴾ [آل عمران: ٧]، فمَن رأى الوقف لازم، والواو استئنافية فيكون المراد بالمتشابه عنده: المتشابه المطلق، وهو الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، والإيمان به هو التسليم بعدم العلم بحقائقه وكيفيَّته، وأما معناه العام فإنَّه معروف؛ لأنَّه منطوق بلغة العرب المعروفة.

وإذا كان يراد بالوقف الوقف الجائز؛ فإنَّ الواو تكون عاطفة، ويكون المراد بالمتشابه: المتشابه الإضافي، وهو ما خَفِيَ معناه، والإيمان به هو فَهْم معناه برَدِّه إلى المحكم، وهو الواضح البيِّن المستقِل بنفسه، وهذا هو العلم الصحيح(٤٧).

وعلى هذا؛ فإنَّ كل شيءٍ في كتاب الله مفهوم المعنى لأنَّه لا يمكن أن يخاطبنا الله بما لا معنى له، أو بما لا يُفهم معناه، لا سيما أنَّ الله تعالى أمرنا بتدبر كلامه والتفكُّر فيه، وهذا لا يتحقق إلا بإمكان فهمه، ولا يلزم من ذلك معرفة الحقائق الغيبية؛ لأنَّ فهم الكلام لا يستلزم معرفة الحقيقة الغيبية، ولهذا نعلم معاني أخبار الآخرة والملائكة والصفات ولا نعلم حقائقها لأنَّها غائبة عنَّا(٤٨).

وعلى هذا؛ فإنَّ آيات الصفات محكمة لا اختلاف في معناها، ولم يتنازع الصحابة في معاني صفات الله تعالى، وقد وقع بينهم خلاف في بعض الأحكام لعدم وضوح الأدلة، أو

عدم بلوغ بعض الأدلة إليهم، أما آيات الصفات فهي واضحة في القرآن، وهم يقرؤونها على الدوام، ولم يؤثر عن أحد منهم إنكار معانيها المعروفة في لغة العرب، وعلى هذا سار التابعون وأتباعهم.

ولم يقل أحد من السلف بأنَّ الصفات من المتشابه[٤٩]، حتى ظهرت الجهمية وأنكرت صفات الله، ثم كَثُر الجدل العقدي بغير منهاج الصحابة والتابعين، وظهر علم الكلام المذموم، وقَعَّدوا قواعد كلامية جعلوها متطابقة مع العقل، بل جعلوها العقل نفسه، وأصبحت هذه القواعد الكلامية أصولًا باطلة يعتبرون النصوص المخالفة لها متشابه تقتضي التأويل، ثم قاموا يُحَرِّفون بها كلام الله تعالى.

المطلب الثاني: رَدُّ المتشابه إلى المحكم

رَدُّ المتشابه إلى المحكم مُبيَّن في آية آل عمران، وهي في صفة المحكمات: ﴿ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران:٧] أي: أصلها، ومرجعها الذي يرجع إليها ما تشابه من المعاني، يقول الطبري: (وإنَّما سمَّاهُنَّ أم الكتاب لأنَّهنَّ مُعْظم الكتاب، وموضع مَفْزَع أهله عند الحاجة إليه)[٥٠].

وعامة تعريفات المحكمات والمتشابهات تدل على رد المتشابه إلى المحكم، فالمنسوخ يرجع إلى الناسخ الذي يكون به العمل، والمعنى الذي يحتاج إلى غيره يعود إلى الواضح البيِّن المستقل بنفسه، وما يحتاج إلى تأويل يؤوب إلى ما لا يحتاج إلى تأويل، وهكذا سائر التفسيرات للمحكمات والمتشابهات تدل على أنَّ الأولى أصل للثانية تعود إليها.

ويوضح ذلك ما رواه الطبري عن محمد بن جعفر بن الزبير قال: (ثم ردوا تأويل المتشابه على ما عَرَفوا من تأويل المُحْكَمة التي لا تأويل لأحد فيها إلا تأويل واحد، فاتَّسق بقولهم الكتاب، وصدَّق بعضه بعضًا، فَنَفَذت به الحُجة، وظهر به العذر، وزاح به الباطل، ودُمِغَ به الكفر)[٥١].

ويقول الجصاص عن المحكم: (فإنَّ المراد به اللفظ الذي لا اشتراك فيه، ولا يحتمل عند سامعه إلا معنى واحدًا ... وهو الذي جُعل أمًّا للمتشابه الذي يُرَد إليه، ويُحمَل معناه عليه)[٥٢].

وعلى هذا؛ فإنَّ مَنْ لم يرد المتشابه إلى المحكم فإنَّه يشمل وصف الزيغ، وابتغاء الفتنة المذكورة في الآية، كما أنَّ من عمل بالمحكم، وآمن بالمتشابه فهو على طريق الراسخين في العلم.

ويشهد لأصل رَدِّ المتشابه إلى المحكم حديث معقل بن يسار مرفوعًا: (اعْمَلُوا بِالْقُرْآنِ، أَحِلُّوا حَلَالَهُ وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ، وَاقْتَدُوا بِهِ وَلَا تَكْفُرُوا بِشَيْءٍ مِنْهُ، وَمَا تَشَابَهَ عَلَيْكُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى أُولِي الْعِلْمِ مِنْ بَعْدِي، كَمَا يُخْبِرُونَكُمْ بِهِ)[٥٣]، والحديث يعضد المعنى المقرر في الآية.

المبحث الثالث: منهج الزائغين في المحكم والمتشابه

الزيغ: هو الميل عن الحق والانحراف عنه[٥٤]، وقد فسَّر العلماء قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ [آل عمران:٧]: بأنَّه الشك، وأنَّ المراد به: المنافقون، وقال البعض: أنَّهم



النصارى؛ لأنَّ الآية نزلت فيهم، وقيل المراد بهم: بعض اليهود، وقيل المراد به: أصحاب الشُّبُهات، وجميع المبتدعة [٥٥]، وجعل بعضهم الآية شاملة لذلك كله، وهذا هو الحق؛ لأنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولهذا يستدل بها العلماء على ذم مسالك أهل الأهواء والبدع، فجعلها قتادة في الخوارج والرافضة [٥٦]، وقال ابن عطية: (يعم كل طائفة من كافر وزنديق وجاهل صاحب بدعة) [٥٧].

وعلى هذا؛ فالزيغ منهج للتعامل مع النصوص الإلهية يريد به صاحبه الوصول إلى الهوى من خلال المتشابه، وهو الخفي المعنى، وذلك طلبًا لنُصْرَة عقيدته الضالة، وظنًّا منه أنه قادر على الوصول إلى الحقائق الغيبية.

فيشمل معنى أهل الزيغ: أهلَ الأهواء والبدع والفرق الضالة، وهذا المسلك لأهل البدع تَخَلَّقوا به في تعاملاتهم مع النصوص حيث يقومون بالاستدلال بالمتشابه وتأويل المحكم للوصول إلى بدعتهم.

وقد وصف هذه الفئة الإمام السجزي فقال: (وأما أئمة الضلالة فالمشركون، والمُدَّعون الربوبية، والمنافقون، ثُمَّ كل مَنْ أحدث في الإسلام حَدَثًا، وأسَّسَ بخلاف الحديث طريقًا، ورَدَّ أمر المعتقدات إلى العقليات، ولم يُعْرَف شيوخه باتباع الآثار، ولم يأخذ السنة عن أهلها، أو أخذ عنهم وخالفهم، وهم فِرَق، والأصول أربعة: القدرية، والمرجئة، والرافضة، والخوارج، ثُمَّ تشعَّبَتْ المذاهب من هذه الأربعة، والكل ضلال) [٥٨].

وقد ثبت عن عائشة أنَّ رسول الله ﷺ تلا آية المحكمات، ثم قال: (فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ، فَاحْذَرُوهُمْ) [٥٩]، وفي رواية: (إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيهِ) [٦٠]، وهذه الرواية شارحة لمعنى الحديث، وأنَّ المعني بها أهل الجدل والبدع، وهو وصف متطابق مع المناهج الكلامية عند الجهمية والمعتزلة وغيرهم من المتكلمين، ويؤكِّد ذلك المنهج الاستدلالي الكلامي بنصوص الوحي القائم على التأويل، واعتبار أن الصفات من المتشابه.

المطلب الأول: مفهوم المحكم والمتشابه:

يُعَرِّف أهل الكلام المحكم بأنه: الظاهر المستَقِلُّ بنفسه. والمتشابه: الخفي المحتاج إلى غيره في معناه، وهو تعريف متوافق في الظاهر لما ذكره أهل السنة والجماعة، قال القاضي عبد الجبار: (فالمحكم: ما أُحْكِمَ المراد بظاهره، والمتشابه: ما لَمْ يُحكم المراد بظاهره، بل يحتاج في ذلك إلى قرينة، والقرينة إمَّا عقلية أو سمعية) [٦١].

وقال الزمخشري: (﴿ مُّحۡكَمَٰتٌ ﴾: أحكمت عبارتها بأن حُفِظَتْ من الاحتمال والاشتباه، ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾ مشتبهات محتملات ﴿ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ أي: أصل الكتاب تحمل المتشابهات



عليها وتردّ إليها، ومثال ذلك: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾، ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣ ﴾، ﴿لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾، ﴿ أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا ﴾)[٦٢].

ويقول ابن العربي المالكي: (والصحيح إنَّ المحكم: ما استقل بنفسه. والمتشابه: ما افتقر إلى غيره)[٦٣].

وقد ذكر الرازي في تفسيره أنَّ كل طائفة تعتقد أنَّ عقائدها محكمات، وعقائد المخالفين متشابهات[٦٤]، وهذا القول صحيح؛ لأنَّهم يظنون أنَّ عقائدهم هي الحقُّ الخالص، وفي كلام الزمخشري ما يدُلُّ على ذلك.

ومن ذلك قول (واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد: المحكمات ما أعلم الله سبحانه من عقابه للفساق كقوله: ﴿ وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا ﴾ وما أشبه ذلك من آي الوعيد، وقوله: ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ ﴾ يقول: أخفى الله عن العباد عقابه عليها، ولم يبيِّن أنَّه يعذب عليها، كما بين في المحكم منه)[٦٥].

فهذا تعريف بأنَّ المحكم هو ما توافق مع اعتقادهم بأن وعيد أصحاب المعاصي واقع لا محالة، والمتشابه هي التي لم يُذكر فيها تعذيب واضح، وهي منهي عنها.

قال البغدادي: (فزعم قوم من القدرية مثل: واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد إلى أنَّ المحكمات من القرآن ما فيه من وعيد الفساق بالعقاب، والمتشابهات ما أخفى الله عز وجل عن العباد عقابه وقد حرَّمه كالنظرة والكذبة وهي التي لا يعلم تأويلها إلا الله، أي: لا يعلم أحد هل يقع العقاب على الصغيرة أم لا، إلا الله، وهذا قول فاسدٌ؛ لأنَّه يوجب أن تكون الآيات التي ليس فيها ذكر وعد ولا وعيد لا محكمة ولا متشابهة)[٦٦].

وهذا الاتفاق في التعريف هو اتفاق في الظاهر، ولا يلزم من ذلك الاتفاق في حقيقة المحكم والمتشابه، وهو يحتاج إلى تحديد ماهية المحكم الظاهر، والمتشابه الخفي في المسائل الاعتقادية، فالمعتزلة والأشاعرة يتفقون على أنَّ القواطع العقلية هي المصدر اليقيني في تأسيس الاعتقاد، وهي القانون والمرجع في التأصيل العقدي، أما الخفي الذي يحتاج إلى غيره فإنَّه ما دَلَّ على السمع؛ لأنَّ الدلالات اللفظية ظنية لا تفيد اليقين، وبهذا يتبيَّن أن المحكم هو القطعي، وهو ما دلَّ عليه العقل، والمتشابه هو الظني وهو ما دلَّ عليه النقل.

وعلى هذا؛ أصبحت العقائد الكلامية يقينية محكمة كالأصول الخمسة، ودليل الأعراض، ومنع حلول الحوادث، والتركيب، وتعدد القدماء ونحوها، والأدلة السمعية التي تخالف هذه الأصول تُعَدُّ متشابهة تحتاج إلى تأويل يردها لهذه الأصول.

ويوضِّح الباقلاني اختياره في المتشابه بأنه المحتاج إلى تأويل، فيقول: (والذي نختاره في ذلك أن المتشابه: هو كلُّ ما أشكلَ والتبسَ المرادُ به، واحتيجَ في معرفة معناهُ إلى طلب التأويل، وسواء كان مشتبه اللفظِ وإن اختلفَ معناه، أو كان لفظًا غيرَ مشبهٍ للفظ آخر، غير أنَّ المرادَ به لا يعرف ولا يوصَل إليه من نفس ظاهره وفحواه ولحنه، ولكن بالتأمل والاستخراج. وإنَّما سُمِّيَ ما



هذه سبيله متشابهًا لاشتباه معناه واختلاطه والتباسه بغيره عند من لم يعرفه ولم يوفِ النَّظَر حقَّه)[٦٧].

وهذا يتحقق في الدلالات السمعية اللفظية، أما الدلائل العقلية فإنَّها قطعية لا تقبل التأويل.

ويَرُدُّون المعنى الظاهر والمحكم إلى أدلة العقل، والمتشابه هو ما لم يدل العقل عليه، وعلى هذا يكون المحكم ما دلت عليه العقول، والمتشابه ما لم تدل عليه العقول، يقول القاضي عبدالجبار: (فأما إذا كان المحكم والمتشابه واردين في التوحيد والعدل فلا بُدَّ من بنائهما على أدلة العقول؛ لأنَّه لا يصح ممن لم يعمل أنَّه جل وعز واحد حكيم لا يختار فعل القبيح: أن يستدل على أنه جل وعز بهذه الصفة في كلامه ... ولهذه الجملة يجب أن يرتب المحكم والمتشابه جميعًا على أدلة العقول... فأقوى ما يُعلم به الفرق بين المحكم والمتشابه أدلة العقول)[٦٨].

ولما كانت الأصول الخمسة عند المعتزلة قائمة على أدلة العقول فإنَّها مُحكمة عندهم، وكل ما خالفها فهو متشابه، ويجب رَدُّه إلى المحكم بالتأويل.

وهكذا حال الأشاعرة: يتفقون مع سائر علماء المسلمين في التعريفات المشهورة للمحكم والمتشابه ولكن يرون أنَّ مرجع ذلك للأدلة العقلية؛ لأنَّها هي التي يثبت بها وجود الله وصفاته، والنبوات، ولهذا فالرازي يرى أن المحكم هي القواطع العقلية، والمتشابه هي الأدلة الظنية، وهو يتوافق مع قوله بأن الدلالات اللفظية لا تفيد اليقين، وأن الصفات من المتشابه[٦٩].

المطلب الثاني: اتباع المتشابه

اتباع المتشابه سِمة من سمات أهل الأهواء والبدع، وقد دَلَّتْ آية المحكمات على ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ﴾ [آل عمران:٧]، وهي تدل على أن اتباع المتشابه دليل على زيغ قلوبهم عن الحق.

ويقوم اتباعهم للمتشابه على ما يلي:

أولًا: إهمال المحكم والإعراض عنه، والاعتماد على المتشابه اعتمادًا تامًّا، يقول ابن كثير: (أي: إنَّما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرِّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة، وينزلوه عليها لاحتمال لفظه لما يصرفونه، فأما المحكم فلا نصيب لهم فيه؛ لأنه دامغ لهم وحجة عليهم)[٧٠].

ثانيًا: ردُّ المحكم بالمتشابه، وهذه نتيجة لإهمال المحكم، فإنه إذا أَهملَ الزائغُ المحكمَ، وعَمِلَ بالمتشابه؛ فليس أمامه إلاّ ردُّ المحكم، وعدم إقامته، وهذا عكسٌ للمقصود من الأمر الإلهي في التعامل مع المحكم والمتشابه.

وردُّ المحكم بالمتشابه يُراد به غرضان:

أحدهما: أن يُضرَب الكتاب بعضه ببعض؛ ليظهر بهذا أنه متناقض، وهو عمل الطاعنين في القرآن من الزنادقة السابقين والمعاصرين، ومن ذلك ما ذكره الإمام أحمد عن الزنادقة، فقد عقد بابًا بعنوان: بيان ما ضلت فيه الزنادقة من متشابه القرآن قال الإمام أحمد: (في قوله عز وجل: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا ﴾، قالت الزنادقة: فما بال جلودهم التي عصت قد

احترقت، وأبدلهم جلودًا غيرها؟ فلا نرى إلا أن الله يعذب جلودًا لم تذنب حين يقول: بدلناهم جلودًا غيرها، فشَكُّوا في القرآن، وزعموا أنَّه متناقض.

فقلت: إنَّ قول الله تعالى: ﴿ بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ ليس يعني جلودًا غير جلودهم، وإنما يعني: ﴿ بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ تبديلها: تجديدها؛ لأنَّ جلودهم إذا نضجت، جددها الله، وذلك لأنَّ القرآن فيه خاص وعام، ووجوه كثيرة وخواطر يعلمها العلماء)[٧١].

الثاني: الاستدلال بالقرآن على الأهواء والبِدَع مثل استدلال المعطلة على نفي الصفات بقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى:١١]، أو المرجئة على أن الإيمان مجرد التصديق القلبي بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ [يوسف:١٧]، ونحو ذلك.

ويدخل في ذلك: ردُّ الفرق الضالة كالجهمية والمعتزلة وغيرها النصوص المحكمة في الأسماء والصفات، والقدر، والعلو، والأفعال الاختيارية، والرؤية، والقرآن، والقدر، والإيمان ونحوها من مسائل الاعتقاد، ومخالفة القرآن والسنة، والاستدلال على عقائدهم الضالة بالنصوص الشرعية، وهي نصوص محكمة يغيرون معناها، ويتأولونها على غير تأويلها الصحيح.

ومن أشهر الكتب الكلامية التي جمعت طائفة من النصوص، وتأوَّلَتْها تأويلًا فاسدًا على البدعة؛ كتاب: أساس التقديس، وقد ردَّ عليه ابن تيمية ردًّا مُفصلًا في كتابه: بيان تلبيس الجهمية في نقض بدعهم الكلامية.

ثالثًا: الجدال بالمتشابه، جاء في رواية عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: (تَلَا رَسُولُ اللهِ ☐: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾، قَالَ: فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيهِ، فَهُمُ الَّذِينَ عَنَى اللهُ عز وجل، فَاحْذَرُوهُمْ)[٧٢].

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث نستعرض جُملًا من نتائج البحث، وهي:

١. أنَّ المحكم هو الواضح البيِّن، المستقل بنفسه في دلالته، لا يحتاج إلى غيره.
٢. أنَّ المتشابه يأتي بمعنى حقيقة الأمر وكنهه وكيفيته، ويُسَمَّى: المتشابه المطلق، كما يأتي بمعنى الخفيّ في معناه ودلالته، ويحتاج إلى غيره في بيان معناه، ويُسَمَّى: المتشابه النسبي.
٣. أنَّ المحكم هو الأغلب في القرآن والأكثر والأصل، فأكثر معاني القرآن واضحة بينة، والمتشابه هو الأقل.
٤. لا يوجد في القرآن شيء لا يُفهم معناه، ولكن يوجد في القرآن من أمور الغيب ما لا يعرف الإنسان حقيقته، ومعرفة حقائق الغيب ليست مطلوبة، والمطلوب هو التسليم بها، وفهم معناها العام.
٥. أنَّ الراسخين في العلم مِن أهل الإيمان المتابعين للسنة النبوية يعملون بمحكم القرآن،

ويؤمنون بمتشابهه، ويَردُّون معناه إلى محكمه، ولا يتطلبون ما لا قِبل لهم بمعرفته.

٦. أنَّ الزائغين من أهل الأهواء والبدع يتركون المحكم، ويستدلون بالمتشابه، ويجعلون المتشابه تقيّة لأهوائهم.

الهوامش:

(١) ينظر: أحمد بن فارس القزويني، مقاييس اللغة. تحقيق عبدالسلام هارون، (د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ٢: ٩١.

(٢) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.ط، د.م: دار ومكتبة الهلال، د.ت)، ٣: ٦٧؛ محمد بن القاسم الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس. تحقيق حاتم الضامن، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة،

١٩٩٢م)، ١: ١٠٩؛ إسماعيل ابن حماد الجوهري، الصحاح. تحقيق أحمد عبدالغفور العطار، (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م)، ٥: ١٩٠١-١٩٠٢.

(٣) ينظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، التدمرية. تحقيق محمد بن عودة السعوي، (ط٨، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٣م)، ١٠٣-١٠٥.

(٤) محمد بن جرير الطبري، جامع البيان. تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، (ط١، القاهرة: مركز هجر، ٢٠٠١م)، ٥: ١٩٣.

(٥) الطبري، جامع البيان، ٥: ١٩٣.

(٦) الطبري، جامع البيان، ٥: ١٩٤.

(٧) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٥: ١٩٦؛ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور. تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، (ط ١، القاهرة: مركز هجر، ٢٠٠٣م)، ٣: ٤٤٨.

(٨) ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، ٢: ٥٩٢.

(٩) ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، ٢: ٥٩٢.

(١٠) ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، ٢: ٥٩٣.

(١١) الطبري، جامع البيان، ٥: ١٩٩-٢٠١. ويبدو أنَّ التأويل هنا بمعنى: معرفة حقيقة الأمر، وهذا مما لا يعلمه إلا الله.

(١٢) إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات. تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، (ط١، القاهرة: دار ابن عفان، ١٩٩٧م)، ٣: ٣٤٤-٣٤٥.

(١٣) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٣: ٢٧٢-٢٧٣.

(١٤) ينظر: الأندلسي، عبدالحق ابن عطية، المحرر الوجيز. تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، ١: ٤٠٠.

(١٥) الطبري، جامع البيان، ٥:٢٠٠-٢٠١.

(١٦) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٧: ٣٨٨.

(١٧) إسماعيل ابن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم. تحقيق سامي بن محمد سلامة، (ط٢، الرياض: دار طيبة، ١٩٩٩م)، ٢: ٦.

(١٨) ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، ٢: ٥٩٢.

(١٩) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٢: ٣٦٥.

(٢٠) انظر: الطبري، جامع البيان، ٥: ١٨٨-١٨٩.

(٢١) الطبري، جامع البيان، ٥: ١٨٩.

(٢٢) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الاتقان في علوم القرآن. تحقيق مركز الدراسات القرآنية، (ط٣، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، ٢٠١١م)، ٤: ١٣٤٩.

(٢٣) ينظر: الخليل، كتاب العين، ٣: ٤٠٤؛ ابن فارس، مقاييس اللغة، ٣: ٢٤٣؛ محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب. (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، ١٣: ٥٠٣-٥٠٥.

(٢٤) عبد الله ابن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن. تحقيق إبراهيم شمس الدين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ٦٨.

(٢٥) الطبري، جامع البيان، ٥: ١٩٣.

(٢٦) الطبري، جامع البيان، ٥: ١٩٤.

(٢٧) الطبري، جامع البيان، ٥: ١٩٣.

(٢٨) الطبري، جامع البيان، ٥: ١٩٦.

(٢٩) الطبري، جامع البيان، ٥: ١٩٧.

(٣٠) ينظر: ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، ٢: ٥٩٤.

(٣١) محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن. تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م)، ٥: ١٧.

(٣٢) أبو بكر بن محمد ابن المنذر، تفسير القرآن. تحقيق سعد بن محمد السَّعد، (ط١، المدينة المنورة: دار المآثر، ٢٠٠٢م)، ١: ١٢١.

(٣٣) ابن عطية، المحرر الوجيز، ١: ٤٠٣.

(٣٤) الشاطبي، الموافقات، ٢: ١٠٢.

(٣٥) محمد ابن الوزير اليماني، إيثار الحق على الخلق. (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م)، ٩٠-٩٨.

(٣٦) محمود بن حمزة الكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل. (د.ط، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، د.ت)، ١: ١٢٧.

(٣٧) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٣: ٢٧٨-٢٧٩.



(٣٨) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري. تحقيق محمد زهير الناصر، (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، رقم الحديث: ٨٠٦.

(٣٩) ابن عطية، المحرر الوجيز، ١: ٤٠١.

(٤٠) ابن عطية، المحرر الوجيز، ١: ٤٠٣.

(٤١) ينظر: ابن الوزير، إيثار الحق على الخلق، ٨٦-٨٧.

(٤٢) الطبري، جامع البيان، ٥: ٢٢٣.

(٤٣) عبيد الله بن سعيد السجزي، الرد على من أنكر الحرف والصوت. تحقيق محمد باكريم، (ط٢، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢م)، ٣١٧. وذكر الإمام السجزي هذه اللوازم في سياق وصف أئمة الحق.

(٤٤) محمد بن إسماعيل البخاري، خلق أفعال العباد. تحقيق فهد بن سليمان الفهيد، (ط٣، الرياض: دار السنة، ٢٠١٤م)، ٦٨٠.

(٤٥) أحمد بن محمد الطحاوي، العقيدة الطحاوية. تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ٢٠٠١م)، ٣١.

(٤٦) إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، مسائل الإمام أحمد. تحقيق زهير الشاويش، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ)، ٢: ١٦٦.

(٤٧) ينظر في الوقف اللازم والجائز في آية المحكمات: الطبري، جامع البيان، ٥: ٢٢١؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٢: ١٠.

(٤٨) ينظر في أنه لا يوجد في كتاب الله ما لا معنى له كتاب: بيان تلبيس الجهمية.

(٤٩) ينظر في أن الصفات ليست من المتشابه: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٣: ٢٩٤-٢٩٥.

(٥٠) الطبري، جامع البيان، ٥: ١٨٩.

(٥١) الطبري، جامع البيان، ٥: ٢٢١.

(٥٢) الجصَّاص، أحكام القرآن، ٢: ٢٨٠-٢٨١.

(٥٣) أحمد بن علي المقريزي، مختصر قيام الليل للمروزي. (ط١، باكستان: حديث أكادمي، ١٩٨٨م)، ١٦٦، محمد بن عبدالله الحاكم، المستدرك على الصحيحين. تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ٢٠١٤م) رقم الحديث: ٢١١٧؛ أحمد ابن الحسين البيهقي، السنن الكبرى. تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، (ط١، القاهرة: مركز هجر، ٢٠١١م)، رقم الحديث: ١٩٧٣٨، قال الحافظ ابن حجر: (هذا إسناد ضعيف جدًا لأمرين: عبدالله بن أبي حميد: متروك والحمل عليه فيه، سفيان بن وكيع: وهو ضعيف إلا أنَّه قد توبع). ينظر: أحمد ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية. تحقيق مشروع علمي بجامعة الإمام محمد ابن سعود، (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤١٩هـ)، ١٤: ٣١٩-٣١٠.

(٥٤) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٥: ٢٠٢.

(٥٥) ينظر: الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق عبد الرزاق المهدي، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ)، ١: ٤١١.

(٥٦) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٥: ٢٠٢-٢١٢.

(٥٧) ابن عطية، المحرر الوجيز، ١: ٤٠٢.

(٥٨) السجزي، الرد على من أنكر الحرف والصوت، ٣٣٢.

(٥٩) البخاري، صحيح البخاري، رقم الحديث: (٤٥٤٧)؛ مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم. تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ٢٠١٤م)، رقم الحديث: (٢٧٥٧).

(٦٠) ابن حبان، صحيح ابن حبان، رقم الحديث: (٧٦)؛ أحمد ابن حنبل الشيباني، المسند تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م)، رقم الحديث: (٢٤٢١٠)؛ ابن ماجه، السنن، رقم الحديث: (٤٧).

(٦١) عبد الجبار بن أحمد الهمداني، شرح الأصول الخمسة. تحقيق عبد الكريم عثمان، (ط٣، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٦م)، ٦٠٠.

(٦٢) محمود بن عمرو الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ)، ١: ٣٣٧-٣٣٨.

(٦٣) أبو بكر بن العربي الأشبيلي، المحصول في أصول الفقه. تحقيق حسين البدري وسعيد فودة، (ط١، عمان: دار البيارق، ١٩٩٩م)، ٨٦-٨٧.

(٦٤) ينظر: محمد بن عمر الرازي، مفاتيح الغيب. (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٩٨١م)، ٧: ١٨٢.

(٦٥) علي بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين. تحقيق هلموت ريتر، (ط٣، ألمانيا: دار فرانز شتايز، ١٩٨٠م)، ٢٢٣.

(٦٦) عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، أصول الدين. تحقيق أحمد شمس الدين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ٢٤٤-٢٤٥؛ وانظر: عبد الملك بن عبد الله الجويني، البرهان في أصول الفقه. تحقيق عبد العظيم الديب، (ط١، قطر: الشيخ خليفة آل ثاني، ١٣٩٩هـ)، ١: ٤٢٢-٤٢٣؛ محمد بن محمد الغزالي، المنخول من تعليقات الأصول. تحقيق محمد حسن هيتو، (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٠م)، ١٧٠.



(٦٧) محمد بن الطيب الباقلاني، الانتصار للقرآن. تحقيق محمد عصام القضاة، (ط١، عمَّان: دار الفتح، ٢٠٠١م)، ٢: ٧٨١. وبمثل هذا ذكره في التقريب والإرشاد. تحقيق عبد الحميد بن علي أبو زنيد، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م)، ١: ٣٢٨. وما بعدها، أنَّ وصف الخطاب بأنَّه مُحكم يرجع إلى معنيين: الأول: أنَّه مُفيد لمعناه، مزيل للإشكال والاحتمال، والثاني: أنَّه مُحكم النَّظم والترتيب. وأمَّا المتشابه فهو: الذي يحتمل معانٍ مختلفة ولا يُنبئ ظاهره عمَّا قُصِدَ به، كما في معنى: ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ومعنى: ﴿ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [النساء: ٤٣]، ثم قام الباقلاني برد مجموعة من المعاني التي تُذكر في معاني المحكم والمتشابه.

(٦٨) عبد الجبار بن أحمد الهمداني، متشابه القرآن. تحقيق عدنان محمد زرزور، (د.ط، القاهرة: دار التراث، د.ت)، ٧-٨.

(٦٩) ينظر: محمد بن عمر الرازي، أساس التقديس. تحقيق أحمد حجازي السَّقَّا، (د.ط، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦م)، ٢٣٠-٢٣٥.

(٧٠) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٢: ٨.

(٧١) أحمد ابن حنبل الشيباني، الرد على الجهمية والزنادقة. تحقيق دغش بن شبيب العجمي، (ط١، الكويت: غراس، ٢٠٠٥م)، ١٧٥.

(٧٢) أحمد بن حنبل، المسند، رقم الحديث: (٢٤٢١٠)، وأصل الحديث في الصحيحين كما سبق تخريجه في (ص٣٨/حاشية «١»).

المراجع

١- ابن القيم. محمد بن أبي بكر. أعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق محمد الصالحي ومحمد عزير شمس. (ط ٢، الرياض: دار

عطاءات العلم، ٢٠١٩ م).

٢- ابن المنذر. أبو بكر بن محمد. تفسير القرآن. تحقيق سعد بن محمد السَّعد. (ط ١، المدينة المنورة: دار المآثر، ٢٠٠٢ م).

٣- ابن أبي حاتم. عبد الرحمن بن محمد. تفسير القرآن العظيم. تحقيق أسعد محمد الطيب. (ط ٢، د. م: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩ هـ).

٤- ابن أبي عاصم. أحمد بن عمرو. السنة. تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. (ط ١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠ هـ).

٥- ابن تيمية. أحمد بن عبد الحليم. التدمرية. تحقيق محمد بن عودة السعوي. (ط ٨، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٣ م).

٦- ابن تيمية. أحمد بن عبد الحليم. مجموع الفتاوى. عناية عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم. (د. ط، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، ٢٠٠٤ م).

٧- ابن منظور. محمد بن مكرم. لسان العرب. (ط ٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ).

٨- ابن هانئ. إسحاق بن إبراهيم. مسائل الإمام أحمد. تحقيق زهير الشاويش. (ط ١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠ هـ).

٩- الأشبيلي. أبو بكر بن العربي. المحصول في أصول الفقه. تحقيق حسين اليدري وسعيد فودة. (ط ١، عمان: دار البيارق، ١٩٩٩ م).

١٠- الأشعري. علي بن إسماعيل. مقالات الإسلاميين. تحقيق هلموت ريتر. (ط ٣، ألمانيا: دار فرانز شتايز، ١٩٨٠ م).

١١- الأنباري. محمد بن القاسم. الزاهر في معاني كلمات الناس. تحقيق حاتم الضامن. (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢ م).

١٢- الأندلسي. عبد الحق ابن عطية. المحرر الوجيز. تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ).

١٣- البُستي. محمد بن حبان. صحيح ابن حبان. تحقيق شعيب الأرنؤوط. (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨ م).

١٤- الباقلاني. محمد بن الطيب. الانتصار للقرآن. تحقيق محمد عصام القضاة. (ط ١، عمَّان: دار الفتح، ٢٠٠١ م).

١٥- الباقلاني. محمد بن الطيب. التقريب والإرشاد. تحقيق عبد الحميد بن علي أبو زنيد. (ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨ م).

١٦- البخاري. محمد بن إسماعيل. خلق أفعال العباد. تحقيق فهد بن سليمان الفهيد. (ط ٣، الرياض: دار السنة، ٢٠١٤ م).

١٧- البخاري. محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. تحقيق محمد زهير الناصر. (ط ١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ).

١٨- البغدادي. عبد القاهر بن طاهر. أصول الدين. تحقيق أحمد شمس الدين. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢ م).

١٩- البغوي. الحسين بن مسعود. معالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق عبد الرزاق المهدي. (ط ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ).

٢٠- البلخي. مقاتل بن سليمان. تفسير مقاتل بن سليمان. تحقيق عبد الله محمود شحاته. (ط ١، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٣ هـ).

٢١- البيهقي. أحمد بن الحسين. السنن الكبرى. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. (ط ١، القاهرة: مركز هجر، ٢٠١١ م).

٢٢- الجصَّاص. أحمد بن علي. أحكام القرآن. تحقيق محمد الصَّادق قمحاوي. (د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٢ م).

٢٣- الجوهري. إسماعيل بن حماد. الصحاح. تحقيق أحمد عبد الغفور العطار. (ط ٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧ م).

٢٤- الجويني. عبد الملك بن عبد الله. البرهان في أصول الفقه. تحقيق عبد العظيم الديب. (ط ١، قطر: الشيخ خليفة آل ثاني، ١٣٩٩ هـ).

٢٥- الحاكم. محمد بن عبد الله. المستدرك على الصحيحين. تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. (ط ١، القاهرة: دار التأصيل، ٢٠١٤ م).

٢٦- الدمشقي. إسماعيل ابن كثير. تفسير القرآن العظيم. تحقيق سامي بن محمد سلامة. (ط ٢، الرياض: دار طيبة، ١٩٩٩ م).

٢٧- الدينوري. عبد الله ابن قتيبة. تأويل مشكل القرآن. تحقيق إبراهيم شمس الدين. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢ م).

٢٨- الرازي. محمد بن عمر. أساس التقديس. تحقيق أحمد حجازي السَّقَّا. (د. ط، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦ م).

٢٩- الرازي. محمد بن عمر. مفاتيح الغيب. (ط ١، بيروت: دار الفكر، ١٩٨١ م).

٣٠- الزمخشري. محمود بن عمرو. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. (ط ٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ).

٣١- السجزي. عبيد الله بن سعيد. الرد على من أنكر الحرف والصوت. تحقيق محمد باكريم. (ط ٢، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢ م).

٣٢- السيوطي. عبد الرحمن بن أبي بكر. الاتقان في علوم القرآن. تحقيق مركز الدراسات القرآنية. (ط ٣، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، ٢٠١١ م).

٣٣- السيوطي. عبد الرحمن بن أبي بكر. الدر المنثور في التفسير بالمأثور. تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي. (ط ١، القاهرة: مركز هجر، ٢٠٠٣ م).



٣٤- الشاطبي. إبراهيم بن موسى. الاعتصام. تحقيق محمد الشقير وسعد آل حميد وهشام الصيني. (ط ١، الدمام: دار ابن الجوزي، ٢٠٠٨ م).

٣٥- الشاطبي. إبراهيم بن موسى. الموافقات. تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان. (ط ١، القاهرة: دار ابن عفان، ١٩٩٧ م).

٣٦- الشيباني. أحمد ابن حنبل. الرد على الجهمية والزنادقة. تحقيق دغش بن شبيب العجمي. (ط ١، الكويت: غراس، ٢٠٠٥ م).

٣٧- الشيباني. أحمد ابن حنبل. المسند. تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١ م).

٣٨- الطبري. محمد بن جرير. جامع البيان. تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي. (ط ١، القاهرة: مركز هجر، ٢٠٠١ م).

٣٩- الطحاوي. أحمد بن محمد. العقيدة الطحاوية. تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. (ط ١، الرياض: مكتبة المعارف، ٢٠٠١ م).

٤٠- العسقلاني. أحمد ابن حجر. المطالب العالية. تحقيق مشروع علمي بجامعة الإمام محمد بن سعود. (ط ١، الرياض: دار العاصمة، ١٤١٩ هـ).

٤١- الغزالي. محمد بن محمد. المنخول من تعليقات الأصول. تحقيق محمد حسن هيتو. (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٠ م).

٤٢- الفراهيدي. الخليل بن أحمد. كتاب العين. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. (د. ط، د. م: دار ومكتبة الهلال، د. ت).

٤٣- القرطبي. محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن. تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي. (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦ م).

٤٤- القزويني. أحمد بن فارس. مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون. (د. ط، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩ م).

٤٥- القزويني. محمد ابن ماجه. السنن. تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. (ط ١، بيروت: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩ م).

٤٦- الكرماني. محمود بن حمزة. غرائب التفسير وعجائب التأويل. (د. ط، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، د. ت).

٤٧- الكفوي. أيوب بن موسى. الكليات. تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري. (ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨ م).

٤٨- المقريزي. أحمد بن علي. مختصر قيام الليل للمروزي. (ط ١، باكستان: حديث أكادمي، ١٩٨٨ م).

٤٩- النيسابوري. مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. (ط ١، القاهرة: دار التأصيل، ٢٠١٤م).

٥٠- الهمداني. عبد الجبار بن أحمد. شرح الأصول الخمسة. تحقيق عبد الكريم عثمان. (ط ٣، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٦ م).

٥١- الهمداني. عبد الجبار بن أحمد. متشابه القرآن. تحقيق عدنان محمد زرزور. (د. ط، القاهرة: دار التراث، د. ت).

٥٢- اليماني. محمد ابن الوزير. إيثار الحق على الخلق. (ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧ م).

References

1- Ibn al-Qayyim. Muhammad bin Abi Bakr. Signatories' flags for the Lord of the Worlds. Investigation by Muhammad al-Salihi and Muhammad Uzair Shams. (I 2, Riyadh: Dar Attaat Al-Ilm, 2019 AD).

2- Ibn Al-Mundhir. Abu Bakr bin Muhammad. Interpretation of the Koran. Investigation by Saad bin Muhammad Al-Saad. (I 1, Al-Madinah Al-Munawwarah: Dar Al-Maather, 2002 AD).

3- Ibn Abi Hatim. Abdul Rahman bin Muhammad. Interpretation of the Great Qur'an. Investigated by Asaad Muhammad Al-Tayeb. (I 2, Dr. M.: Nizar Mustafa Al-Baz Library, 1419 AH).

4- Ibn Abi Asim. Ahmed bin Amr. the year. Investigation by Muhammad Nasir al-Din al-Albani. (I 1, Beirut: The Islamic Bureau, 1400 AH).

5- Ibn Taymiyyah. Ahmed bin Abdul Halim. destructiveness. Investigation by Muhammad bin Odeh Al-Saawi. (8th floor, Riyadh: Obeikan Library, 2003 AD).

6- Ibn Taymiyyah. Ahmed bin Abdul Halim. Total fatwas. Attention Abdul Rahman ibn Muhammad bin Qasim. (Dr. T, Medina: King Fahd Complex, 2004 AD).

7- Ibn Manzur. Mohammed bin Makram. Arabes Tong. (I 3, Beirut: Dar Sader, 1414 AH).

8- Ibn Hani. Ishaq bin Ibrahim. Imam Ahmad issues. Investigated by Zuhair Al-Shawish. (I 1, Beirut: The Islamic Bureau, 1400 AH).

9- Al-Ashbiliyah. Abu Bakr ibn al-Arabi. The crop in the principles of jurisprudence. Investigation by Hussein Al-Yadri and Saeed Fouda. (I 1, Amman: Dar Al Bayariq, 1999 AD).

10- Al-Ash'ari. Ali bin Ismail Islamist articles. Helmut Ritter investigation. (3rd floor, Germany: Franz Steins House, 1980 AD).



11- Anbari. Mohammed bin Qasim. Zahir in the meanings of people's words. Investigation by Hatem Al-Daman. (I 1, Beirut: Al-Resala Foundation, 1992 AD).
12- Andalusian. Abdelhak Ibn Attia. Brief Editor. Investigation by Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad. (I 1, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1422 AH).
13- Al-Busti. Mohammed bin Hibban. Sahih Ibn Hibban. Investigated by Shuaib Arnaout. (I 1, Beirut: Al-Resala Foundation, 1988 AD).
14- Al-Baqlani. Muhammad ibn al-Tayyib. victory for the Qur'an. Investigation by Muhammad Essam Al-Qudah. (I 1, Amman: Dar Al-Fath, 2001 AD).
15- Al-Baqlani. Muhammad ibn al-Tayyib. approximation and guidance. Investigation by Abdul Hamid bin Ali Abu Znaid. (I 2, Beirut: Al-Resala Foundation, 1998 AD).
16- Al-Bukhari. Mohammad’s son of Ismail. Create the actions of the servants. Investigation by Fahd bin Suleiman Al-Fuhaid. (I 3, Riyadh: Dar Al-Sunnah, 2014 AD).
17- Al-Bukhari. Mohammad’s son of Ismail. Sahih Bukhari. Investigation by Muhammad Zuhair Al-Nasser. (I 1, Beirut: Dar Touq Al-Najat, 1422 AH).
18- Al-Baghdadi. Abdul Qaher bin Taher. Religion basics. Investigation by Ahmed Shams El-Din. (I 1, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 2002 AD).
19- Al-Baghawi. Hussein bin Masoud. Milestones download in the interpretation of the Qur'an. Investigation by Abdul Razzaq Al-Mahdi. (I 1, Beirut: House of Revival of Arab Heritage, 1420 AH).
20- Al-Balkhi. Muqatil bin Suleiman. Interpretation of Muqatil bin Suleiman. Investigation by Abdullah Mahmoud Shehata. (I 1, Beirut: Heritage Revival House, 1423 AH).
21- Al-Bayhaqi. Ahmed bin Hussein. The Great Sunna. Investigation: Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki. (I 1, Cairo: Hajar Center, 2011 AD).
22- Al-Jassas. Ahmed bin Ali. The provisions of the Qur'an. Investigation by Muhammad al-Sadiq Qamhawi. (Dr. T, Beirut: House of Revival of Arab Heritage, 1992 AD).
23- The essential. Ismail bin Hammad. Asahah. Investigation by Ahmed Abdel Ghafour Al-Attar. (I 4, Beirut: House of Science for Millions, 1987 AD).
24- Al-Juwayni. Abdul Malik bin Abdullah. Evidence in the origins of jurisprudence. Investigation by Abdel Azim El Deeb. (I 1, Qatar: Sheikh Khalifa Al Thani, 1399 AH).
25- The ruler. Mohammed bin Abdullah. The apprentice is correct. Realization of the Research and Information Technology Center in the House of Rooting. (I 1, Cairo: Dar Al-Tas’eel, 2014 AD).
26- Al-Dimashqi. Ismail Ibn Kathir. Interpretation of the Great Qur'an. Investigation by Sami bin Mohammed Salama. (I 2, Riyadh: Dar Taiba, 1999 AD).
27- Al-Dinori. Abdullah Ibn Qutayba. Interpretation of the problem of the Qur'an. Investigation by Ibrahim Shams Al-Din. (I 1, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 2002 AD).
28- Al-Razi. Mohammed bin Omar. basis of estimation. Investigated by Ahmed Hegazy Al-Saqqa. (Dr. T, Cairo: Al-Azhar Colleges Library, 1986 AD).
29- Al-Razi. Mohammed bin Omar. Unseen keys. (I 1, Beirut: Dar Al-Fikr, 1981 AD).
30- Al-Zamakhshari. Mahmoud bin Amr. Uncover the facts of the mysteries download. (I 3, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1407 AH).
31- Al-Sijzi. Obaidullah bin Saeed. Reply to those who denied the letter and sound. Investigated by Muhammad Bakri. (I 2, Medina: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, 2002 AD).
32- Al-Suyuti. Abdul Rahman bin Abi Bakr. Proficiency in the sciences of the Qur'an. Achievement of the Center for Quranic Studies. (I 3, Medina: King Fahd Complex, 2011 AD).
33- Al-Suyuti. Abdul Rahman bin Abi Bakr. Durr scattered in the interpretation Balmthoor. Investigation by Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki. (I 1, Cairo: Hajar Center, 2003 AD).
34- Al-Shatby. Ibrahim bin Musa. sit-up. Investigation by Muhammad Al Shuqair, Saad Al Hamid and Hisham Al Chinese. (I 1, Dammam: Dar Ibn al-Jawzi, 2008 AD).
35- Al-Shatby. Ibrahim bin Musa. approvals. The investigation of Mashhour bin Hassan Al Salman. (I 1, Cairo: Dar Ibn Affan, 1997 AD).
36- Al-Shaibani. Ahmed Ibn Hanbal. Reply to Jahmiyyah and heretics. The investigation of Daghash bin Shabib Al-Ajmi. (I 1, Kuwait: Grass, 2005 AD).
37- Al-Shaibani. Ahmed Ibn Hanbal. predicate. Investigation by Shuaib Arnaout et al. (I 1, Beirut: Al-Resala Foundation, 2001 AD).
38- Al-Tabari. Mohammed bin Jarir. Statement collector. Investigation by Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki. (I 1, Cairo: Hajar Center, 2001 AD).



39- Al-Tahawi. Ahmed bin Mohammed. Tawheed doctrine. Investigation by Muhammad Nasir al-Din al-Albani. (I 1, Riyadh: Knowledge Library, 2001 AD).

40- Al-Asqalani. Ahmed Ibn Hajar. high demands. Achieving a scientific project at the University of Imam Muhammad bin Saud. (I 1, Riyadh: Dar Al-Assimah, 1419 AH).

41- Al-Ghazali. Muhammed bin Muhammed Sifted from Asset Comments. Investigation by Mohamed Hassan Hito. (Beirut: Dar Al-Fikr, 1970).

42- Al-Farahidi. Khalil bin Ahmed. Eye book. Investigation by Mahdi Makhzoumi and Ibrahim al-Samarrai. (Dr. T., Dr. M.: Al-Hilal House and Library, Dr. T.).

43- Al-Qurtubi. Mohammed bin Ahmed. The whole of the provisions of the Qur'an. Investigation by Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki. (I 1, Beirut: Al-Resala Foundation, 2006 AD).

44- Al-Qazwini. Ahmed bin Faris. language standards. Investigation by Abdel Salam Haroun. (Dr. T, Beirut: Dar Al-Fikr, 1979 AD).

45- Al-Qazwini. Muhammad Ibn Majah. Sunan. Investigation by Shuaib Arnaout et al. (I 1, Beirut: Dar Al-Resala Al-Alameya, 2009 AD).

46- Al-Kirmani. Mahmoud bin Hamza. The strangeness of interpretation and the wonders of interpretation. (Dr. T, Jeddah: Dar Al-Qibla for Islamic Culture, Dr. T.).

47- Al-Kafwi. Ayoub bin Musa. colleges. Investigation by Adnan Darwish and Muhammad Al-Masry. (I 2, Beirut: Al-Resala Foundation, 1998 AD).

48- Al-Maqrizi. Ahmed bin Ali. Summary of the night of the Marwazi. (I 1, Pakistan: Academic Hadith, 1988 AD).

49- Al-Nisaburi. Muslim bin Hajjaj. Sahih Muslim. Realization of the Research and Information Technology Center in the House of Rooting. (I 1, Cairo: Dar Al-Tas'eel, 2014 AD).

50- Al-Hamdani. Abdul-Jabbar bin Ahmed. Explanation of the five assets. Investigation by Abdul Karim Othman. (I 3, Cairo: Wahba Library, 1996 AD).

51- Al-Hamdani. Abdul-Jabbar bin Ahmed. Similar to the Qur'an. Investigation by Adnan Muhammad Zarzour. (Dr. T., Cairo: Dar Al-Turath, Dr. T.).

52- Al-Yamani. Muhammad, the son of a minister. Preferring truth over creation. (I 2, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1987 AD).



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت

Journal of Al- Farahidi‹s Arts

A Quartly Academic Journal of The College of Arts - Tikrit

ISSN: 2074-9554 (Print)
ISSN: 2663-8118 (Online)

Deposit Number in The National Library and Documents in Baghdad: 1602 For Year: 2011

Volume (14) Issue (51) September 2022 The seond Part